

الافطار بالعذر ويلزم قضاؤه وبلا عذر حرام وفيه القضاء
والكفارة وهو عتق رقبة وان عجز فصيام شهرين متتابعين
وان عجز فاطعام ستين مسكينا وان عجز عن ذلك ايضا قيل
تبع في ذمته وتلك الرقبة يشترط ان تكون مومنة على قول
ولا يشترط على قول والا احتياط في الاول وبعض العلماء خص
لزوم الكفارة بمن يفتقر بالجماع لا غير والاحتياط في الاثنان
في كل ما يبطل به الصيام بلا عذر شرعي من اكل وشرب وغيرها
والعذر هو السقم والمرض او خوفه بظن غالب وخوف الحمل
والمريض على نفسه او ورثتها وجوع شديد يخاف منها الهلاك
وكبر السن اذا بلغ منه سلكا عجز به عن الصيام يقال له شيخ
فان قلنا الا فطار ولا عليه القضاء بل عليه الفدية ومقدارها
مثل صدقة الفطر في مذهب ابى حنيفة رحمه الله ومذهب في مذهب
الشافعي وهو رطل وثلث بالمراقي ومن نذر صوم الا بدع عجز
فهو مثله في الجحيم على ما ذكره بعضهم ولا يشترط رمضان الا بروية
الهلال او بعد شعبان ثلاثين ان لم ير الهلال واذا رآه واحد
من المسلمين لزومه الصوم وقيل خبره ان كان عدلا او من
المستورين اذا كان بالسما علة واللفظ لا يقبل بل لا بد من
اثنين واذا لم يكن بالسما علة لا يقبل خبر واحد ولا اثنين
لا للصوم ولا للفظ بل لا بد من جماعة ومقدارها مقوض لراي
الامام على ما ذكره والله اعلم **باب** اشتراط
واذ كانت اما شرطية فمستوفية لوجوبه وخسفة لوجوب اداية
اقبالا وهي العقل والبلوغ والاسلام والحرية والقدر على
الزاد والراحة بالملك والامانة فاضلة عن الحاجات الاصلية
واما الثانية فهي الصحة والوقت وامن الطريق وعدم قيام

وعطش شديد

العدة

العدة في حق المرأة ووجود الزوج والمهر وعن ابي حنيفة عدم
اشتراط الصحة فيجب على المتعد والزمن والمرضى الاجماع بالمال
وهو قول صاحبه والشافعي وهو المختار الا ان المريض اذا وجد
قدرة على الاداء بنفسه يلزمه ويكون المؤدى بالنائب تطوعا
له واما اركان الحج فتلاثة على قول ابى حنيفة رحمه الله تعالى
واربعة على قول الشافعي وهي الاحرام والوقوف بعرفة وطواف
الزيارة وزاد الشافعي السعي بين الصفا والمروة وهو عند ابي حنيفة
واجب وليس بركن يلزم بتكرره وحجه تام **باب**
الواجبات في الشرع وهي تنقسم الى واجبات في الدين والى
الواجبات في العبادات المشروعة كصلوة وغيرها والمراد هنا برك
القسم الاول فمنها ركعة الفطر وقد مر بيانها ومنها نفقة
ذوي القرباة اذا كانوا فقرا عاجزين عن الاكتساب وهو موسر
يجب بر الوالدين وغيرهما من ذوي الرحم والقرباة بنفقة وخدمة
وغير ذلك بكل ما يمكن ومنها اجاز الوعد والوفاء بالعهد
وبالنذر اذا كان في طاعة بخلاف المعصية فلا وفاء فيها ويلزمه
الاستغفار والتوبة والكفارة ايضا على قول اعني كفارة اليمين
وهي عتق رقبة او اطعام عشرة مساكين عشاء او كسوة
وان عجز عن الكل فصيام ثلاثة ايام على وجه التسامع عند الحنفية
واما عند الشافعي فالتنقل عنه جواز التفريق واشترطوا استمرا
الجهنم الا مقام انصام فان ايسر في اثناء ايام الصيام لزومه احد الثلاثة
العتق او الاطعام او الكسوة ومنها حفظ اليمين الا حيث كان
المحنت فيه خيرا جاء في الحديث من حلف على يمين فرائ غيرها
خير منها فليأت الذي هو خير وليكفر عن يمينه ومنها حفظ اللسان
عن الحلف بغير الله وعن سائر الافات اللسانية والمنكرات القولية
جاء في الحديث من حلف بغير الله فقد كفر او قال اشرك ومنها

العدة في حق المرأة ووجود الزوج والمهر وعن ابي حنيفة عدم اشتراط الصحة فيجب على المتعد والزمن والمرضى الاجماع بالمال وهو قول صاحبه والشافعي وهو المختار الا ان المريض اذا وجد قدرة على الاداء بنفسه يلزمه ويكون المؤدى بالنائب تطوعا له واما اركان الحج فتلاثة على قول ابى حنيفة رحمه الله تعالى واربعة على قول الشافعي وهي الاحرام والوقوف بعرفة وطواف الزيارة وزاد الشافعي السعي بين الصفا والمروة وهو عند ابي حنيفة واجب وليس بركن يلزم بتكرره وحجه تام